



خالد الفاحوس

صاحب النائب شعيب المويزري جام غضبه على التواطؤ الحكومي في العتب بأموال الشعب وعدم محاسبة المفسدين على حد قوله واصفا أبناء الشعب بالطيب «والروح» مما أدى إلى استغلال هذه الخصال من قبل بعض الخيلاء ورموز الفساد.

وقال النائب شعيب المويزري في مؤتمر صحفي لمجلس الأمة بعنوان «أين أموالنا» ان أموال الشعب تسرق بالمليارات، محذرا من انه بعد مرور 5 أعوام فإن رواتكم لن تحصلوا عليها!

ولفت المويزري لما تم ذكره في «ويكيليكس» من ان الكويت ستخفي في عام 2020 موصحا ان الأمر ليس بجديد فقد قالت صحفيا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» بمنتصف التسعينيات وبالبحرف الواحد ان بعض دول الخليج ستخفي بين عامي 2015 و2020.

متسائلا: هل يعتقد البعض ان الكويت ستخفي فعلا في 2020، وقام بنهب البلد؟ مشيرا الى ان الأحداث السياسية طغت على ملاحقة المفسدين.

وبه المويزري أعضء السلطة التنفيذية وعلى رأسها سمو رئيس الوزراء الى ما جاء على لسان وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس قبل خروجها من الوزارة بقولها سنتكلى على بعض حلفائنا المخضين بالمنطقة، وهذه إشارة واضحة لسقوط أنظمة، وكذلك قول وزير بريطانيا لشؤون الشرق الأوسط ان القواعد القديمة للعبة السياسية بالمنطقة انتهت، وهذه رسائل ليس للشعوب، بل لجميع حكام المنطقة، مبينا ان هذه الدول العظمى أعطت اشارات للشعوب بان تتخلى عن القادة.

ووصف المويزري ان الكويت عبارة عن أسرة واحدة متحابية ولكن رموز الفساد خلفت الفتنة حتى يستمر الفساد، مؤكدا اننا لم تقم السلطة التنفيذية بالمحاسبة فسارسل المنظمات الدولية؛ أسماء من ينهبون البلد ولا يمكن ان نسكت ونحترق الفساد «وعبائنا صيرهم مجهول».

وأضاف المويزري ان المفسدين لا يريدون مجلسا أو تشريعا أو رقابة، بل يريدون البلاد اقطاعية يملكها شخص يتصرف بالناس، مشيدا اننا نحن عباد الله ولن نركع لأحد، محذرا، إذا استمر الفساد لن يأتي الربيع العربي! بل يأتيكم الربيع الكويتي لأن ما حدث بالمنطقة بسبب الظلم والفساد وتطرق المويزري الى

أكد النائب خالد الفاحوس ضرورة ان يعرف الجميع من دفع الأموال المرتبطة بالفضيحة المليونية ومن أين دفعت للنواب المشتبهين، معتبرا بنك الكويت المركزي تستر على لصوص على مدى السنوات الماضية ولولا ما نشرته جريدة «القبس» ووسائل الإعلام حول هذه الفضيحة لما تحرك لا «المركزي» ولا البنوك التي كانت صامته ومتستر على الأمر. وبين الفاحوس ان ابعاد هذه الفضيحة وانعكاساتها وارهاساتها على البلد تعني ان نضحي بسمعة البلد ونظامه المصرفي من أجل التستر على بعض لصوص المال العام.

الطاحوس: على النظام الإسراع في ترتيب بيت الحكم وحل مجلسي الأمة والوزراء ونرفض وجود نواب مرتشين يرسمون السياسة العامة

مضيفا ان الاقتصاد الوطني سينهار إذا لم يتم فضح وكشف خيوط الفضيحة. وتوجه الطاحوس مخاطبا النظام لدعوتهم إلى تحمل جزء من مسؤولية ما يحدث في البلد من تطورات، لافتا إلى ان صراع الاطراف في الأسرة الحاكمة هو سبب ما وصل له البلد من انحدر وهو ما ولده تأخر النظام في مسألة ترتيب بيت الحكم، مضيفا انه يتكلم بضيق وحسرة مشددا على تمسكه بالأسرة الحاكمة وحكمها، لكنه استدرك قائلا: «لأسف أصبح شيئا يسقط شيخ آخر وهذه الايداعات جاءت معظمها من

مضيفا ان الاقتصاد الوطني سينهار إذا لم يتم فضح وكشف خيوط الفضيحة. وتوجه الطاحوس مخاطبا النظام لدعوتهم إلى تحمل جزء من مسؤولية ما يحدث في البلد من تطورات، لافتا إلى ان صراع الاطراف في الأسرة الحاكمة هو سبب ما وصل له البلد من انحدر وهو ما ولده تأخر النظام في مسألة ترتيب بيت الحكم، مضيفا انه يتكلم بضيق وحسرة مشددا على تمسكه بالأسرة الحاكمة وحكمها، لكنه استدرك قائلا: «لأسف أصبح شيئا يسقط شيخ آخر وهذه الايداعات جاءت معظمها من

عقد مؤتمراً صحافياً في مجلس الأمة تطرق فيه لتجاوزات عدة في أكثر من وزارة وجهة حكومية

المويزري محذراً: استمرار الفساد يعني هبوب الربيع الكويتي

المباشر ومن دون الحصول على موافقة الجهات المختصة.

الهيئة العامة للاستثمار

تقوم باستثمار مليارات الدنانير من الأموال العامة وهذه الأموال ملك للكويت وأهلها وبما ان هذه الأموال هي أموال الدولة والشعب فإن من الواجب على الهيئة العامة للاستثمار الالتزام والمحافظة على هذه الأموال والابتعاد عن المغامرات او المخاطرة التي قد تتسبب في الاضرار بهذه الأموال ومن الملاحظات الخطيرة ان الهيئة لا تلتزم بتطبيق الإستراتيجية الإستثمارية لتوزيع الأصول لصندوق الاحتياطي العام.

لنلقي يعرف الجميع كيف تدار هذه الأموال سنضرب بعض الأمثلة التي توضح بكل شفافية كيفية إدارة هذه الهيئة للأموال العامة

● خسرت الهيئة 603 ملايين دولار في بنك البحرين العربي الدولي وتم تحميل هذه الخسارة الضخمة على وديعة للهيئة لدى البنك المذكور بالرغم من ان البنك تم إعلان إفسيته منذ عام 1992 ولا تزال التصفية مستمرة!

● خسرت الهيئة أكثر من 312 مليون دولار في بنك الخليج الدولي ولم تقم الهيئة بتسجيل هذه الخسائر في دفاتر سجلاتها بل ان الهيئة قامت بتقييد هذه الخسارة كمخصص مقابلة الهبوط وبعد شهر تقريبا تقوم بإلغائه كمخصص وتقوم بتثبيتته كخسائر!

وزارة الخارجية

● الوزارة تدفع دون وجه حق قيمة استئجار سيارات لم يتم توفيرها من قبل الشركة!

● الوزارة تجزئ قيمة أعمال التأثيث في سكن رئيس إحصاء البعثات حتى لا يتم إخضاع التأثيث لرقابة الجهات المختصة!

● الوزارة تدفع قيمة أجهزة ومعدات قبل توريدها وتركيبها ونشغالها!

● تقوم الوزارة بصرف مخصصات للمهمات الرسمية بعد تقديمها على حساب العهد دون الحصول على موافقة وزارة المالية!

● تقوم بعض البعثات الدبلوماسية بالسحب على المكشوف من أرصدة البنوك وتقوم بتحميلها على الميزانية العامة!

● سفارة الكويت في إحدى الدول الأوروبية لا تراعي قوانين العمل في تلك الدول، ما أدى الى صدور أحكام قضائية ضد السفارة وحمل هذا السلوك الميزانية العامة عشرات الآلاف من الدنانير!

● الوزارة لم تقم بتسوية أكثر من 33 مليوناً منذ عدة سنوات!

● الوزارة لا تقوم بإعداد مذكرات تسوية الرواتب والمكافآت المحلية والأجنبية كل شهر!

● تأثيث منزل أحد السفراء الكويتيين في الخارج كلف الملايين وتم بطريقة الشراء

العربية للفنادق وتضخ الأموال في هذه الشركة بالرغم من الخسائر المستمرة لهذه الشركة!

● الاختلاف الكبير في قيم بعض الصناديق الإستثمارية والمقارنة وهذا الاختلاف يتجاوز الـ 62٪ من تكلفتها.

الهيئة العامة للصناعة

سنستعرض هنا بعض ما يجري في الهيئة العامة للصناعة!

● تقوم الهيئة بتأجير إحدى الشركات أرضا مساحتها أكثر من مليون متر مربع بقيمة 100 فلس للمتر المربع الواحد، وبعد ذلك تقوم الشركة بالتعدي على ارض مساحة مليون و300 متر مربع تقريبا!

● وتبلغ المبالغ المستحقة عن هذه التجاوزات أكثر من 6 ملايين دينار! ان الأموال المستحقة على هذه الشركة وغيرها هي أموال الشعب الكويتي ولا يجوز السكوت عنها.

● قامت الهيئة بمنح إحدى الشركات قسائم صناعية ولم تزال هذه القسائم نشاطها لأكثر من 7 سنوات! هل قامت الهيئة بسحب هذه القسائم! وهل هناك ضرر على المال العام (أموال الشعب) نتيجة لعدم مزاوله هذه الشركة لنشاطها خلال السنوات الـ 17!

● في عام 1963 وقّعت إدارة أملاك الدولة في وزارة المالية عقد استغلال قسيميّن مع احد المستثمرين وفي عام 1987 قررت الوزارة سحب هذه القسائم نظرا لعدم استغلالها من قبل المستثمر ولم تخصص هذه القسائم لأي مستثمر آخر بعد سحبيها وفي عام 1996 تم اكتشاف ان هذه القسائم تم استغلالها من قبل إحدى الشركات ولم يتم تحصيل اي مستحقات للدولة نظير ذلك الاستغلال! 14 عاما دون تحصيل اي مستحقات مالية! (هذه المستحقات من أموال الشعب).

● إحدى القسائم مساحتها أكثر من 12 ألف متر مربع تم استغلالها لعدة سنوات على الرغم من كثرة التجاوزات في هذه القسائمة ولم تقم هذه الشركة بإزالة التنبهيات المتكررة عليها، وبقدرة قادر زادت مساحة القسائمة الى 34 ألف متر مربع (تجاوز تعدي 22 ألف متر مربع) لأن أحد أعضاء مجلس إدارة هذه الشركة عضو في مجلس إدارة الهيئة العامة

المستشار أبو 4 شرايين» لا أنت ولا غيرك تقدر علينا.

وأكد المويزري ان التجمع هو تحرك بسيط ورسالة توجه إلى السلطة التنفيذية لمعرفة أين أموالنا، لأن هذه الأموال لو «رجعت» ستغطي رواتبنا من 3-4 أعوام، متمنيا ان يكون عدد التجمع أكثر من 10 آلاف شخص «تطلع» على رؤوس الأبطال، ان جموع الشعب غير راضية عما آلت اليه الأوضاع ونتمنى ان تكون هذه التحركات الشبابية ضمن الدستور دون سبب أو شتم.

واختتم المويزري ان أمانة الأوقاف «الأموال» يعطون وفقا وفلوسا و«الأخوان» يخسرونها وهي من حلال الأيتام والأموال، مشيرا الى انه ما في شيء اسمه «عفا الله عما سلف».

أين أموالنا؟

إلى أهلى أهل الكويت جميعا

يجمع الغالبية من أهل الكويت على ان الفساد انتشر في وطننا الغالي وهذا مؤشر خطير جدا ويؤثر تأثيرا مباشرا على استقرار الوطن واقتصاده وأمنه وتأثيرا مباشرا على الشعب وحقوقه، ومن واجبا جميعا محاربة الفساد والفسادين بشكل علني وفعال لوقف انتشاره ومحاسبة من تسبب فيه واستعادة ما نهب من الأموال العامة.

ان اجتهات الفساد وتطهير المجتمع منه واجب شرعي ووطني علينا جميعا تقتضيه مصلحة الكويت وأهلها، فهذا الفساد مرض خطير انتشر في السنوات الأخيرة واصبح يشاهد في كل مكان سواء كان نهبا بصورة مباشرة أو عن طريق استغلال الفاسدين للهدر الذي يجري لأموال الدولة وهذا المرض ان لم يعالجه بشكل عاجل وحازم فإننا سننتحل مسؤولية تدمير بلدنا وعلينا ان نكشف ونشهر بالفسادين بعد كشفهم لنحافظ على وطننا وليكونوا عبرة لغيرهم.

ان هذه الحملة تشرفت بتسميتها «أين أموالنا؟» لأن المال العام هو مال الشعب وليس ملكا لأحد يتصرف به كيفما شاء وتتكون هذه الحملة من 3 مراحل.

أهداف الحملة الرئيسية

الحفاظ على الكويت ومستقبلها بكل مقوماتها حماية الأموال العامة التي هي أموال الشعب



شعيب المويزري

الإنباء التي تتناولها الأوساط السياسية عن حل مجلس الأمة ويأته أول المؤيدين، ولكن يجب كشف الراشي والمرشي قبل «الحل»... حتى لا تتم لمطمة القضية، فهناك من لديه تصور بسويسرا مساحتها 3 آلاف متر مربع، رغم انه قبل 15 عاما لا يملك «ولا فلس».

وكشف المويزري عن ان بعض المفسدين تعرضوا له ولاقاريه وان «المستشار» بعث له رسالة «وأقول له» انني «طبيب» الرسالة بالمكان الذي يليق فيكم ولن أخاف منهم أو غيرهم؛ والانتخابات (نجي وتروج) ولن أتخاذ عن حقوق الشعب ولن يهمني استخدام أذنانهم للضرب والانتقام، مشيرا الى انهم وزعوا هدايا للناخبين في الدائرة الرابحة عبارة عن عطورات وبخور وقالوا لهم انها من النائب شعيب المويزري؛ ووزعوا الهدايا بعد إعلان 25 مليوناً وذلك لإيهام أهالي المنطقة بأن المويزري هو من أصحاب الـ 25 مليوناً.

وقال المويزري: ان الأمر وصل للتعرض لأسرتي وان بعض النواب يقول قبل «أسبوع» انني اشترت شقة بـ 380 مليوناً في لندن ونقول له احترم نفسك فانت متزوج عرفني بالغرب ولديك شقة هناك ولديك شقة بمصر ومتزوج فيها عرفني ومتزوج عرفني من «عراقية» ولديك شقة «بعد...» وتقول «صلحوا الغلط» يا حكومة.

من جهة أخرى قال المويزري: ان تجمعات «الجمعة» تندرج تحت المادتين 36 و45 من الدستور وليعبر عن بيشاء عن آرائه ليث الوعي بين الناس والانتباه لما يدور والنسج في النهاية الوصول للإصلاح.

وبين المويزري «للمسيد

إذاً لم تقم السلطة التنفيذية بالمحاسبة فسارسل المنظمات الدولية

تقارير «ويكيليكس» تنقل عن الأميركيين أن الكويت ستخفي عام 2020 و«نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» قالتا إن بعض دول الخليج ستخفي بحلول عام 2015

العدوة: نؤمن برسالة المعلم ودوره

قال النائب خالد العدوة: فمننا بالتوقيع على الطلب الخاص باقرار كادري المعلمين والطلبة والمتنظر التصويت عليه في الجلسة الافتتاحية وذلك إيمانا منا برسالة المعلم ودوره العظيم في بناء المجتمع الكويتي وأجياله فضلا عن أننا من أشد المتحمسين والمدافعين عن كادر المعلمين وزيادات مكافآت الطلبة، ونعتبر تلك القضية وإقرارها من قبل المجلس أمرا مستحقا وضروريا امتدادا لموقفنا السابق في التصويت الأخير عليه في وقت سابق. ودعا العدوة الحكومة لإقرار

أكد النائب سعد زنيقر انه وقع على طلب التصويت على كادر المعلمين ومكافآت الطلبة وموقف ثابت في دعم حقوق المعلمين وأبنائنا الطلبة، ونطمئنهم بأننا لن يهدأ لنا بال إلا بعد إقرارهما تحت قبة عبدالله السالم.

مزيد: 1500 دينار للمتقاعدين

أوضح النائب حسين مزيد ان الحكومة ما زالت تتناسى شريحة مهمة وهي شريحة المتقاعدين، وجاء التناسي فيما يخص زيادة الرواتب والمكافآت التي بدأت تقرر لعدد من الوظائف ولم تشمل هذه الفئة التي تواجه مستلزمات الحياة المعيشية وابعاء اسرهم في ظل الارتفاع والغلاء الذي يواجهونه.

وقال مزيد في تصريح صحفي ان المتقاعدين ادوا اوارهم في العمل وخدموا الوطن واغلبهم من المسنين الذين لا دخل لديهم سوى الراتب التقاعدي فقط وهو لا يكفي لإعاشتهم واسرهم، مشيرا الى ان رفع المعاش التقاعدي لا يجوز ان يقل عن 1500 دينار لتحقيق التوازن في توفير المعيشة المناسبة للمقاعدين، موضحا انه سيتبنى مقترحا لإقرار رفع سقف راتب المتقاعد بحيث يكون معينا له.

أكد النائب مبارك العولان رفضه للمحاولات اليانسة التي يسعى إليها البعض والرامية لإلغاء قانون منع الاختلاط والمعمول به في المؤسسات التعليمية بحجة انها الحل الوحيد لتشاكل

أكد النائب مبارك العولان رفضه للمحاولات اليانسة التي يسعى إليها البعض والرامية لإلغاء قانون منع الاختلاط والمعمول به في المؤسسات التعليمية بحجة انها الحل الوحيد لتشاكل

أعداء الطلبة المقبولين سواء في الجامعة أو التطبيقي، مشيرا الى ان طموحاتهم لإلغاء هذا القانون ستبوء بالفشل، نظرا لطبيعة وتركيبه المجتمع الكويتي، فضلا عن ان دستور الكويت نص بما لا يدع مجالاً للشك على ان دين الدولة هو الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وان هذا القانون تم التصويت عليه وهو نافذ ويحتاج الى تطبيق فعلي. وهاجم العولان تصريح مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف الجبر المنشور أمس والذي يرى ان القانون اصبح ليس عمليا في الوقت الحاضر، خاصة انه يتعلق بالمكان والتكلفة، حيث هناك تكرار لكل شيء ما يؤثر على التمويل، وان الغاء سيساهم في حل مشكلة نقص أعضاء هيئة التدريس. موضحا ان قانون منع الاختلاط أقصر في مجلس الأمة الكويتي، ويجب على الماندين بإلغائه احترام رأي الأغلبية، إضافة الى قانون منع الاختلاط جاء منسجما ومتوافقا مع طبيعة المجتمع الكويتي المحافظ.

العدوة: نؤمن برسالة المعلم ودوره



خالد العدوة

أكد النائب سعدون حماد العتيبي اعتقاده بإمكانية تحقيق العدد اللازم من أصوات النواب لتصير قانوني كادر المعلمين ومكافآت الطلبة بداية دور الانعقاد المقبل. وأشار حماد في تصريح صحفي الى انه وقع أمس على طلب استعجال التصويت على القانونين المذكورين، وان عدد الموقعين وصل الى 30 عضوا، لافتا الى أهمية الشرائح المعنية بهذين القانونين لتطوير ودعم قطاع التعليم والهيئة التعليمية من خلال انصاف المعلم ومهنة

زنيقر: موقفنا ثابت من المعلمين

أوضح النائب سعد زنيقر انه وقع على طلب التصويت على كادر المعلمين ومكافآت الطلبة وموقف ثابت في دعم حقوق المعلمين وأبنائنا الطلبة، ونطمئنهم بأننا لن يهدأ لنا بال إلا بعد إقرارهما تحت قبة عبدالله السالم.

مزيد: 1500 دينار للمتقاعدين

أوضح النائب حسين مزيد ان الحكومة ما زالت تتناسى شريحة مهمة وهي شريحة المتقاعدين، وجاء التناسي فيما يخص زيادة الرواتب والمكافآت التي بدأت تقرر لعدد من الوظائف ولم تشمل هذه الفئة التي تواجه مستلزمات الحياة المعيشية وابعاء اسرهم في ظل الارتفاع والغلاء الذي يواجهونه.

وقال مزيد في تصريح صحفي ان المتقاعدين ادوا اوارهم في العمل وخدموا الوطن واغلبهم من المسنين الذين لا دخل لديهم سوى الراتب التقاعدي فقط وهو لا يكفي لإعاشتهم واسرهم، مشيرا الى ان رفع المعاش التقاعدي لا يجوز ان يقل عن 1500 دينار لتحقيق التوازن في توفير المعيشة المناسبة للمقاعدين، موضحا انه سيتبنى مقترحا لإقرار رفع سقف راتب المتقاعد بحيث يكون معينا له.

العولان: حل مشكلة قبول الطلبة لن يكون عبر بوابة إلغاء قانون منع الاختلاط

أعداء الطلبة المقبولين سواء في الجامعة أو التطبيقي، مشيرا الى ان طموحاتهم لإلغاء هذا القانون ستبوء بالفشل، نظرا لطبيعة وتركيبه المجتمع الكويتي، فضلا عن ان دستور الكويت نص بما لا يدع مجالاً للشك على ان دين الدولة هو الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وان هذا القانون تم التصويت عليه وهو نافذ ويحتاج الى تطبيق فعلي. وهاجم العولان تصريح مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف الجبر المنشور أمس والذي يرى ان القانون اصبح ليس عمليا في الوقت الحاضر، خاصة انه يتعلق بالمكان والتكلفة، حيث هناك تكرار لكل شيء ما يؤثر على التمويل، وان الغاء سيساهم في حل مشكلة نقص أعضاء هيئة التدريس. موضحا ان قانون منع الاختلاط أقصر في مجلس الأمة الكويتي، ويجب على الماندين بإلغائه احترام رأي الأغلبية، إضافة الى قانون منع الاختلاط جاء منسجما ومتوافقا مع طبيعة المجتمع الكويتي المحافظ.

حماد: اكتمل عدد إنجاز «المعلمين» و«الطلبة»

التعليم الإنسانية الشاقة والمساهمة في دعم الطلبة وتخفيف الأعباء عن أولياء أمورهم. وقال حماد ان أي حلول أخرى للانعقاد على حقوق هاتين الشريحتين غير مقبولة، داعيا وزير التربية والتعليم العالي الى الوقوف مع غالبية ممثلي الأمة والقيام بدوره في دعم إنجاز القانونين في مجلس الوزراء حتى تتوافق جهودهم مع توجهات مجلس الأمة فهو نائب سابق ويعرف المعاناة الحقيقية لشرائح المجتمع..

حماد: اكتمل عدد إنجاز «المعلمين» و«الطلبة»

التعليم الإنسانية الشاقة والمساهمة في دعم الطلبة وتخفيف الأعباء عن أولياء أمورهم. وقال حماد ان أي حلول أخرى للانعقاد على حقوق هاتين الشريحتين غير مقبولة، داعيا وزير التربية والتعليم العالي الى الوقوف مع غالبية ممثلي الأمة والقيام بدوره في دعم إنجاز القانونين في مجلس الوزراء حتى تتوافق جهودهم مع توجهات مجلس الأمة فهو نائب سابق ويعرف المعاناة الحقيقية لشرائح المجتمع..

العولان: حل مشكلة قبول الطلبة لن يكون عبر بوابة إلغاء قانون منع الاختلاط

أعداء الطلبة المقبولين سواء في الجامعة أو التطبيقي، مشيرا الى ان طموحاتهم لإلغاء هذا القانون ستبوء بالفشل، نظرا لطبيعة وتركيبه المجتمع الكويتي، فضلا عن ان دستور الكويت نص بما لا يدع مجالاً للشك على ان دين الدولة هو الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وان هذا القانون تم التصويت عليه وهو نافذ ويحتاج الى تطبيق فعلي. وهاجم العولان تصريح مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف الجبر المنشور أمس والذي يرى ان القانون اصبح ليس عمليا في الوقت الحاضر، خاصة انه يتعلق بالمكان والتكلفة، حيث هناك تكرار لكل شيء ما يؤثر على التمويل، وان الغاء سيساهم في حل مشكلة نقص أعضاء هيئة التدريس. موضحا ان قانون منع الاختلاط أقصر في مجلس الأمة الكويتي، ويجب على الماندين بإلغائه احترام رأي الأغلبية، إضافة الى قانون منع الاختلاط جاء منسجما ومتوافقا مع طبيعة المجتمع الكويتي المحافظ.



مبارك العولان